المصدر المؤوَّل.. إشكال المفهوم والمصطلح[1]

أ.م. د. عادل كرامة معيلي

الباحثة/ منى محمد بلحاف

مُلَخّص:

يسعى الباحثان لدراسة الإشكال في مفهوم المصدر المؤوَّل، وإشكال المصطلح، إذْ إنَّ إطلاق لفظ المصدر المؤوَّل والمُراد به التَّركيب المُنْسَبِك من كلِّ الحروف (أنْ، وما، وكي، ولو) والفعل، أو من الحرف المشبّه بالفعل (أنَّ) واسمها وخبرها؛ أنَّه مُشْكِلٌ، ويحتاج الأمر فيه إلى إعادة نظر، وتمَّ تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: فالمبحث الأوَّل: تَحدَّث عن ملامح الإشكال، خُصِّص لعرض الصورة العامة للإشكال الذي يُثِيرُهُ هذا الدَّرس بواسطة عدد من التساؤلات مثّلت مُشْكِلَة البحث، ليخلص إلى أنَّ الإشكال يتحدّد في أمرين هما: المفهوم ثمَّ المصطلح، وأمَّا المبحث الثَّاني: فعن إشكال المفهوم وتجلية هذا المفهوم؛ بأن يُحدّد ماهيَّة المصدر المؤوَّل، وتعريفه، ودلالته، والعناصر التي تندرج تحته، ومدى تعبير المفهوم بدِقَّة عن تلك العناصر، والمبحث الثَّالث: تَحدَّث عن إشكال المصطلح، فكان الكلام على مدى تعبير المصطلح عن المفهوم، وتَوصَّل الباحثان إلى أنَّ تسمِّية التَّركيب المُنْسَبِك من (أنْ، وما، وكي، ولو) والفعل، أو (أنَّ) واسمها وخبرها مصدرًا مؤوَّلًا تسمِّية غير دقيقة وينبغي العدول عنها إلى (التَّركيب المؤوَّل بمصدر).

الكلمات المفتاحية: المصدر المؤوَّل، مصطلح، إشكال.

The infinitive. The problem of the concept and term

Abstract

The researchers sought to investigate the issue of the conception and term of gerund because gerund, which consisted of (an "to", ma "what", kay "in order to", and law "if") and a verb or the semi verb anna "that" in addition to its subject and predicate, was intricate and requires reconsideration. The current study was divided

(1) البحث مستل من رسالة ماجستير اشرف عليها الباحث د. عادل معيلي، أستاذ النَّحو واللغة المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة المهرة، **بعنوان المصدر المؤول، دراسة نحوية في ديوان مسلم بن الوليد** للباحثة منى محمد بلحاف، المدرسة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وباحثة دكتوراه

into three chapters. The first was about features of obscurity, which was devoted to displaying an overview of the issue of gerund, focusing on queries reflected in the problem statement in terms of gerund conception and terminology. The second chapter addressed the issue of conception by defining the gerund, its meaning, constituents, and the extent to which the conception accurately articulated these elements. The third chapter focused on the terminological obscurity, namely the degree to which the term conveyed the idea. The researchers concluded that the structure consisting of (an "to", ma "what", kay "in order to", and law "if") along with a verb or the semi-verb anna "that" along with its subject and predicate, cannot be accurately referred to as a gerund. Rather, it should be called interpretive synthesis via a gerund.

Key words: The infinitive, term, The problem.

مقدمة

الحمد لله على إحسانه، والشُّكر له على توفيقه وامتنانه، والصَّلاة والسَّلام على عبده ورسوله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أُصْطُنِعتْ اللُّغة للتَّعبير عن الباب الواحد صيغًا متعدّدة، ولكلِّ صيغة من تلك الصِّيغ معنًى يُراد منها، وهدفٌ دلاليٌّ مقصودٌ فيها، وسرٌّ وروحٌ، ومطلبٌ تسعى إليه، فإذا نظرنا للمصدر المؤوَّل رأينا أنَّه النوع الثَّاني من المصادر الذي اشتهر إلَّا أنَّه لا يأتي صريحًا مثل المصدر الصريح، ولكن تتمُّ صياغته من الحرف المصدريّ وما يليه، وبذلك فإنَّ العلَّة والغاية من وراء التعبير بهذا النوع من المصادر وترك الصريح –الذي يَتَّصِفُ ببساطته لدلالته على جانب الحدث وحده– أسبابٌ عديدة؛ لَعَلَّ أهمها هو: ما يحمله هذا النوع من الصِّيغ من معانٍ دلالية ممَّا لا تأتي في أيّ صيغة أخرى، وفي هذا الصَّدد فقد وقع الاختيار على دراسة الإشكال في مفهوم المصدر المؤوَّل، وإشكال المصطلح، إذْ إنَّ إطلاق لفظ المصدر المؤوَّل والمُراد به التَّركيب المُنْسَبِك من كلِّ الحروف (أنْ، ما، كي، لو) والفعل، أو من الحرف المشبّه بالفعل (أنَّ) واسمها وخبرها؛ أنَّه مُشْكِلٌ، ويحتاج الأمر فيه إلى إعادة نظر، شأنه في ذلك شأن بعض الموضوعات النَّحويَّة واللُّغويَّة التي ما زالت مثار جدل بين الدَّراسين والباحثين قديمًا وحديثًا[1]، واعتمد الباحثان في هذه الدَّراسة على المنهج الوصفيّ.

[1] كمصطلح اسم الفعل مثلًا.

الدراسات السابقة:

1.دراسة حميدة، محمود شعبان، (2022)، بعنوان: **بلاغة التعبير بالمصدر المؤوَّل تنظيرًا وتطبيقًا**. مجلة كليَّة اللغة العربيَّة بإيتاي البارود، العدد 35، الإصدار الثَّاني، أكتوبر، وقد هدف فيها الباحث إلى الكشف عن أسرار جُزْئِيَّة مسكوت عنها في الدَّرس البلاغيّ، وهي التعبير بالمصدر المؤوَّل.

2. دراسة الخالديّ، كريم حسين (2002)، بعنوان: **نظرات في المصدر المؤوَّل وإعراب الجمل**، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، العدد35 :3

مما سبق نلاحظ أنَّ الدَّراسات السَّابقة اتفقت مع الدَّراسة الحاليَّة من حيث الحديث عن المصدر المؤوَّل، ووظائفه ودلالته السَّياقيَّة والتَّركيبيَّة، وأمَّا هذه الدَّراسة فتخالف الدَّراسات السَّابقة في أنها سلَّطت الضَّوء على جُزْئِيَّة الإشكال في مفهوم المصدر المؤوَّل ومصطلحه فقط، ومناقشة كلام النُّحاة في تحديد المصطلح الدَّقيق له، وهذه الدَّراسة وافقت بعض الدَّراسات السَّابقة، كدراسة الخالديّ في بعض النَّتائج كاختيار تغيير المصطلح دون الجزم بذلك ودون البيان والإكثار من الأمثلة والأدلَّة على هذا الرَّأي، إلَّا أنَّ دراستنا تميّزت بإسناد الأدلَّة، والإكثار من الأمثلة لبيان قوة اختيارنا ورأينا، وبيان ملامح الإشكال.

ودراستنا تتفق مع دراسة الخالدي في جانب، وتختلف في جانب آخر، واتفاقنا معه في أنَّ المصدر هو غير التركيب المُنْسَبِك من الموصولات الحرفية وصلاتها، ولأنّ لكل منهما دلالته واستعماله، وأنّ هذه الأدوات تؤهّل الجمل لاحتلال مواقع المفرد، وتختلف معه في إلغاء قضية التأويل؛ لأنَّ وقوع هذه الجمل المؤوَّلة موقع المفرد إنَّما احتج لها العلماء لشغل قضية العامل والإعراب التقديري؛ ولذا اضطُر النحاة إلى تأويلها بالمصدر.

المبحث الأوَّل: ملامح الإشكال

اخترع النُّحاة المُتَقَدِّمُون عددًا من المصطلحات اللُّغويَّة للتَّعبير عن مفاهيم نحويَّة، وقد أنبأ اختراعهم هذا عن ذوق رفيع في اختيار المصطلحات الجيِّدة، ساعدهم في ذلك طواعيَّة اللُّغة العربيَّة، وقدرتها على إنتاج المصطلحات واشتقاقها وتوليدها[1]. إلَّا أنَّه قد شذَّ عن هذا العمل الخلَّاق عدد من المصطلحات التي شابها شيءٌ من الغموض والتَّداخل وعدم الاستقرار،

[1] ينظر: بلحاف، عامر فائل، قراءة نحويَّة ثانية: 105.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

فجاءت مثيرةً لأكثر من سؤال، ومُسَبَّبَة لأكثر من إشكال، ولَعَلَّ واحدًا منها مصطلح (المصدر المؤوَّل).

وفي ضوء ما تقدم وجدنا أنَّ مصطلح المصدر المؤوَّل يحتاج إلى إعادة البحث فيه للوقوف على حقيقة هذا المصطلح، ودراسة إعرابه، ولا بد من الإشارة إلى أنَّ عددًا من الباحثين المحدثين وقفوا عند هذا الموضوع وقفات تأمل ودراسة، لكن دراستهم لم تكن عميقة، ولم تكن النتائج التي توصلوا إليها دقيقة أو جديدة، وكان أكثرهم يرددون كلام السابقين من غير تدقيق ولا تمحيص، والقليل من وقفوا على إشكال هذا المصطلح وقفة جدية وإعطوه ملامح أخرى كدراسة الخالدي.

وغالبًا ما يتكرَّر في كتب عدد من النَّحويَّين المتأخِّرين[1]، والمحدثين مصطلح (المصدر المؤوَّل) ويُراد به التَّركيب المُنْسَبِك من الحرف المصدريّ والفعل، أو (أنَّ) واسمها وخبرها المؤوَّل بمصدر.

وهذه التَّسمِّية يشوبها شيءٌ من الغموض وفيها نظر؛ وذلك أنَّ المصدر ليس المؤوَّل بشيء آخر لكي نقول (المصدر المؤوَّل)، بل المؤوَّل هو التَّركيب المُنْسَبِك من (أن) والفعل أو (أنَّ) والجملة الاسميَّة، فالمصدر هنا لا يؤوّل بل يؤوّل به.

أمَّا التَّركيب المُنْسَبِك من (أن) والفعل، أو (أنَّ) واسمها وخبرها فهو التَّركيب المؤوَّل بمصدر؛ لذا أورد العلماء عبارات تشير إلى ذلك: (أن هي والفعل بمنزلة المصدر) و(أن والفعل بتأويل المصدر)، أيّ أنَّ التَّركيب هو الذي يُؤوَّل إلى مصدر، ولكن عندما تحدَّثُوا عن ماهيَّة المصدر المؤوَّل أرادوا به التَّركيب المُنْسَبِك؛ لذا يقول عباس حسن[2]: "إنَّ الداعي للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤوَّل هي أمور مُهمَّة تتعلَّق بالمعنى أو بالضَّوابط النَّحويَّة، ومنها: الدَّلالة على زمان الفعل؛ سواء أكان ماضيًا نحو: الشائعُ أنْ حضرْتَ، أم مستقبلا؛ نحو: الشَّائعُ أَنْ تَحْضُرَ".

---

[1] ينظر: على سبيل المثال الرضيّ، شرح الكافية: 2/ 386.

[2] النَّحو الوافيّ: 1/ 417.

والحقيقة أنَّ الفعل هو الذي أعطى دلالة الزَّمن قبل سبك هذا التَّركيب مصدرًا، ثمَّ يُعَلِّلُ ويقول[1]: "لأنَّ الصريح لا يدلُّ بنفسه على الزمن". ونحن بدورنا نردُّ عليه بقولنا: والمصدر المؤوَّل كذلك لا يدلُّ على الزَّمن، فمثله مثل الصريح، بل هو قائمٌ مقامه؛ ليحلَّ محلَّه في الإعراب، والذي دلَّ على الزَّمن هو الفعل... والنُّحاة يدركون ذلك جيِّدًا إلّا إنَّهم أطلقوا مصطلح المصدر المؤوَّل على هذا التَّركيب، وفيه نظر.

ولو قلنا: يُعْجِبُنِي أَنْ تَذْهَبَ، كان المصدر المؤوَّل تقديره: ذهابك، ومن هذا الفهم يجب ألَّا نطلق على التَّركيب المُنْسَبِك من (أن والفعل) أو (أنَّ واسمها وخبرها) بالمصدر المؤوَّل؛ لأنَّه يُؤوَّل بالمصدر وليس هو المصدر.

يقول الخالديّ[2]: "لذا أرى ضرورة التنبيه على وجوب إلغاء هذا المصطلح من الاستعمال بدلالته هذه والتعبير عنه بقولنا: (ما يُؤوَّل بالمصدر) إن أردنا الاستمرار على الوصف النَّحويّ القديم لهذا التَّركيب".

ونحن بدورنا نذهب بدلالة المصدر المؤوَّل هذه والتعبير عنه بقولنا: (التَّركيب المؤوَّل بمصدر)، ولا سيَّما عندما نتحدَّث عن دلالته أو مُسوِّغات العدول فيجدر بنا أن نذهب بهذه التَّسمِّية البعيدة عن المفهوم –أقصد المصدر المؤوَّل– واستبدالها بمصطلح (دلالة التَّركيب المؤوَّل بمصدر).

وثَمَّة مفهوم ظلَّ عالقًا بالأذهان، ألا وهو التَّأويل بالمصدر، ممَّا يجعلنا نزداد حيرة وتساؤلًا أكثر، ذلك أنَّ التعبير بالمصدر عن هذا التَّركيب المُكوَّن من الحرف المصدريّ والفعل، أو (أنَّ) واسمها وخبرها، لا يساوي هذه اللَّفظة المفردة المؤوَّلة من هذا التَّركيب في الدَّلالة، إذْ إنَّ لكلِّ نمط من الأنماط هدفًا دلاليًّا خاصًا به؛ "فالتَّعبير بالمصدر غير التعبير بالفعل، والتعبير بالجملة الفعليَّة غير التعبير بالجملة الاسميَّة"[3]، وقد أشار الجرجانيّ إلى ذلك قائلًا[4]: "وإذْ قد عرفت أنَّ مدار أمر النُّظم على معاني النَّحو، وعلى الوجوه، والفروق التي من شأنها أن تكون

---

[1] النَّحو الوافي: 1/ 417.

[2] الخالديّ، كريم حسين (2002): نظرات في المصدر المؤوَّل وإعراب الجمل، مجلة الدِّراسات اللُّغويَّة، جامعة بغداد، كليَّة التَّربيَّة للبنات، العدد3: 35.

[3] المصدر السابق: 35.

[4] دلائل الإعجاز: 87.

فيه، فاعلم أنَّ الفروق، والوجوه كثيرةً ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها".

ونفهم من قول الجرجانيّ؛ أنَّ الفروق بين الأنماط التَّعبيريَّة، تُؤدّي إلى فروق في المعاني، ثمَّ يقول: "ليس من فضل ومزيَّة إلَّا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تُريد والغرض الذي تؤم".

ومن كلام الجرجانيّ هذا، يتبادر إلى الذهن سؤال: كيف نُؤوِّل بالمصدر ودلالته تختلف عن دلالة الفعل؟ وهو أساس هش، لا يصمد أمام التَّحليل اللُّغويّ، والموازنات المعنويَّة، ويكون ذلك كاهتمامنا بجانب اللَّفظ على حساب المعنى؛ وكل ذلك ليس له تفسير إلَّا قضيَّة العامل والإعراب التَّقديريّ؛ لذا اضّطر النُّحاة إلى تأويلها بالمصدر، "وهذا التَّأويل يُبعد هذه التَّراكيب عن دلالتها، ويجعلها مساوية لمعنى المفرد، وهو أمر يرفضه التَّحليل الدَّلاليّ لهذه التَّراكيب، إذْ لكلِّ تركيب دلالته الخاصَّة[1].

والتعبير بالمصدر المؤوَّل تتعدد دواعيه، وتكثر لطائفه، فيتعين في موضعه، ويغني عن صفحات من البيان؛ إذ يربط الحدث بزمن، أو يؤكده، أو ينفي عنه عوارض الاحتمال، أو ينص على فاعله، أو يضفي على المفاهيم معاني غير معانيها الوضعية إلى غير ذلك كثير من الأسرار التي يمنح بها السياق دلالات مختلفة، ولكن كل هذه الدلالات متحصلة من الحرف المصدري والفعل المُنْسَبِك معها مصدرًا مؤوَّلًا، وليس هذا التركيب هو المصدر المؤوَّل؛ ولتتضح المعلومة أكثر نأخذ مثالًا: (شاع أنْ نهض العربُ في كل مكان)؛ أي: نهوضهم، فيكون زمن النهوض ماضيًا على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل، لا على حسب المصدر المؤول ذاته؛ فإنَّه مجرد من الزمن.

يقول السهيلي[2]: "والفعل ما دل على حدث وزمان"، إذن الدلالة متحصلة من الفعل قبل السبك وهذا التركيب الذي يطلق عليه مصدرًا مؤوَّلًا يؤوَّل مع صلته مصدرًا صريحًا، وتبقى دلالة الزمن ملحوظة؛ يقول عباس حسن[3]: من المعلوم أنَّ المصدر الصريح مثل: (أكل، شُرْب،

---

[1] الخالديّ، نظرات في المصدر المؤوَّل وإعراب الجمل: 36.

[2] نتائج الفكر: 52.

[3] ينظر: النحو الوافي: 1/ 419.

قيام، قعود) لا يدل على زمن مطلقًا، وكذلك المصدر المؤوَّل الذي يكون نتيجة سبك الحرف المصدري وصلته؛ فإنَّه –وقد صار مصدرًا– لا يدل بنفسه على زمن مطلقًا. ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظة، ومستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها؛ فكأنَّه يحمل في طيه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك. أمَّا هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن.

ونفهم من قول السهيلي وعباس حسن إنَّ إطلاق لفظة المصدر المؤوَّل إنَّما المقصود منها الذي يكون نتيجة الحرف المصدري وصلته، وقد يلاحظ القارئ أنَّ كثيرًا من الباحثين يرددون لفظة المصدر المؤوَّل ويقصدون به التركيب المكون من (أن، وما، وكي، ولو) والفعل، أو(أنَّ) واسمها وخبرها، وترى كثيرًا منهم عندما يتحدثون عن دلالة المصدر المؤوَّل يقصدون به التركيب مع الحرف المصدري وصلته وهذا ليس بصحيح.

خلاصة القول: إنَّ تسمِّية التَّركيب المُنْسَبِك من (أن، وما، وكي، ولو) والفعل، أو(أنَّ) واسمها وخبرها مصدرًا مؤوَّلًا تسمِّية غير دقيقة ينبغي العدول عنها إلى (التَّركيب المؤوَّل بمصدر).

المبحث الثَّاني: إشكال المفهوم

من أهم ما يقوم عليه المصطلح؛ "تحديد معالم المفهوم تحديدًا دقيقًا قبل وضع المصطلح المناسب له"[1]. فهل كان مصطلح المصدر المؤوَّل موافقًا للمفهوم؟ وهل كان مفهوم (المصدر المؤوَّل) واضحًا في أذهان النُّحاة؟

أوَّلًا: مفهوم المصدر المؤوَّل عند النُّحاة المُتَقَدِّمين:

بدأ سيبويه حديثه عن المصدر المؤوَّل قائلًا[2]: "**هذا باب من أبواب (أنْ)**... و(أنْ) والفعل بمنزلة مصدر".

لقد عبّر سيبويه عن المصدر المؤوَّل بـ(هذا باب من أبواب أنْ)، إذ فيه إشارة واضحة إلى أنَّ المصطلحات النَّحويَّة مرَّت بالمراحل التي مرَّت بها مسائل النَّحو المختلفة، فلم تظهر في بدايتها واضحة المعالم ناضجة المفهوم، بل كانت كغيرها من الجوانب التي تأخذ طبيعة نموها وسيرها نحو النَّضج، فلم يكن العرب يعرفون من أمر هذه المصطلحات شيئًا، ويفهمونها فهمًا لُغويًّا دقيقًا، فقد روى الأصمعي، قال: "قلت لأعرابيّ: أتهمز إسرائيل؟ قال: إنِّي إذن لرجلُ

---

[1] استيتية، سمير شريف، المشكلات اللُّغويَّة في الوظائف والمصطلح والازدواجيَّة: 75.

[2] الكتاب: 120، 124.

سوء. قلت: أفتجرُّ فلسطين؟ قال: إنِّي إذن لقوي"[1]. فهذا الأعرابيّ لم يفهم من الهمز إلا العيب والشتم، ولذا أبى أن يكون عيَّابًا؛ لأنَّ ذلك من سوء الخُلُق، ولم يفهم من الجرِّ إلا السَّحب، فوصف نفسه بالقوة.

وقد لُوحظ أنَّ سيبويه لم يُحدِّد مصطلح المصدر المؤوَّل تحديدًا واضحًا مباشرًا، وتلك سمة شائعة في مصطلحات الكتاب؛ وتعليل ذلك أنَّ المصطلحات كانت واضحة في أذهان المتلقّين فلم تدعُ الحاجة إلى الاهتمام بها، إذ يقول الزَّجاجيّ[2] عن عدم تحديد سيبويه للاسم: "ترك تحديده ظنًّا منه أنَّه غير مُشْكِل".

وعبّر المبرِّد عن المصدر المؤوَّل بمصطلح[3]: "**هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال**، فمن هذه الحروف (أنْ) وهي والفعل بمنزلة مصدره إلَّا أنَّه مصدر لا يقع في الحال – إنَّما يكون لما لم يقع إنْ وقعتْ على المضارع، ولما مضى إنْ وقعت على ماضٍ، فأمَّا وقوعها على المضارع فنحو: (يَسُرُّنِي أَنْ تَقُوْمَ)، المعنى يسرني قيامك؛ لأنَّ القيام لم يقع، والماضي: (يَسُرُّنِي أَنْ قُمْتَ)، فـ(أَنْ) هي أمكن الحروف في نصب الأفعال".

إنَّ مفهوم المصدر المؤوَّل لم يظهر جليًّا بعد عند المبرِّد، بل ظهر دون إعطاء هذا المفهوم مصطلحًا دقيقًا؛ ولا عجب، فهكذا كانت المصطلحات تُفهم بالفطرة، قائمة على فهمهم لاستخدامها اللُّغويّ وممارستهم لدلالاتها من غير أن يكون هناك علوم قد صاغت تلك المصطلحات، إذْ كانت بعيدة عن الفهم العلميّ الدقيق، ولا غرور فهذه هي طبيعة المفاهيم والعلوم تأخذ في النَّمو والنَّشوء ثُمَّ التَّطور، مستفيدة من مراحلها المتلاحقة؛ لتظهر بقوة تكتسح جمال التعبير عن مظنونها.

وفي قول سيبويه والمبرِّد إشارة لطيفة إلى التَّأويل، ولا غرور، فنحن عندما نتحدَّث عن (الكتاب) فإنَّنا نتحدَّث عن جوهر النَّحو الذي لم يستطع مستطيع أنّ يأتي بمثله؛ حتى أنّ المازنيّ كان يقول فيه: "من أراد أن يعمل كبيرًا في النَّحو بعد كتاب سيبويه فليسْتحِ"[4]، وأشاد

---

[1] ينظر: الزَّجاجيّ، الإيضاح في علل النَّحو: 49، وقدوم، محمود، مدرسة البصرة النَّحويَّة: 22.

[2] الإيضاح في علل النَّحو: 49.

[3] المبرِّد، المقتضب: 2/ 6.

[4] عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: 11، شوقي ضيف، المدارس النَّحويَّة: 59. (لم نجد قول المازني في كتبه).

الباحثون قديمًا وحديثًا بقيمة هذا الكتاب، "وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به أن سمَّوه (قرآن النَّحو)"[1]، وتوالت عليه الشُّروحات، وكانوا يتسابقون في ذلك.

ولنتأمَّل مفهومه عند ابن السَّرَّاج، وهو مبثوث في كتابه كقوله[2]: "(أَنْ) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه، فلا يجوز أن يتصرَّف تصرف (أَنْ) الخفيفة النَّاصبة للفعل في جميع أحوالها. فأمَّا (أَنْ) الخفيفة التي تنصب الفعل، فإنَّها يبتدأ بها، لأنَّ الفعل صلة لها، وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل".

وواضح أنَّ المفهوم عند ابن السَّرَّاج لا يختلف عنه عند سابقيه، عدا أنَّه أشار إلى تفصيل مهم وهو ما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء.

ثانيًا: مفهوم المصدر المؤوَّل عند المحدثين:

أمَّا بالنسبة إلى مفهومه عند بعض المحدثين، فقد أدرك الأستاذ محمد حماسة أنَّ ما سُمِّي بالمصدر المؤوَّل هو جملة اقترنت بموصول حرفيّ فقال[3]: "والمركب الاسميّ الذي يتألف من جملة يسبقها موصول حرفيّ أو اسميّ تترابط الجملة فيه ترابط إسناد، شأنها في ذلك شأن كلّ جملة مستقلة... ولكنَّ إضافة السَّابقة الموصولة ينزع عن الجملة استقلالها، ويحوّلها إلى عنصرٍ واحدٍ، وقد أطلق النُّحاة على الحروف المصدريّة: الموصول الحرفيّ".

والأستاذ حماسة؛ كان فهمه لا يختلف عنه عند سابقيه، بل فيه إشارة لطيفة إلى التَّأويل وما يتبعه من إعراب.

أمَّا الدكتور مهدي المخزوميّ؛ فقد أعطى مفهومًا دقيقًا لهذه التَّراكيب؛ إذْ قال[4]: أكبر الظنّ أنَّ لهذه الأدوات الثَّلاث وظيفة غير ما تصوّروه، ذلك أنَّها أدوات استخدمتها اللُّغة وسائط لوضع الجمل في مواضع المفردات، وتحمي معانيها الإعرابيَّة، من فاعليَّة، ومفعوليَّة، وإضافة، وغيرها، فليس الغرض من (ما) في قولنا: أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتُ مَثلًا، أن تُؤدِّي ما أراد النُّحاة أن تُؤدِّيه من تأويل ما بعدها بالمصدر، فلذلك ما لا نقصد إليه في مثل قولنا هذا؛ لأنّنا لم نُرد

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النَّحويَّة: 6.

[2] ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو: 1/ 266.

[3] بناء الجملة العربيَّة: 198، 199.

[4] ينظر: في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه: 315.

إلى أن نُؤوِّل المثال بقولنا: أَعْجَبَنِي صُنْعَك، ولو أردنا ذلك لاستعملنا (صنعك) منذ أوَّل الأمر، ولم نُكلِّف أنفسنا مثل هذا التَّأويل، بل أردنا إلى استعمال الفعل، وقصدنا إليه قصدًا، ذلك أنّنا لم نرد بهذا المثال أن نقول: إنَّ صُنْعَك ممّا أَعْجَبَنِي مثلًا، ولكنَّنا أردنا إلى القول: إنَّ مَا أَعْجَبَنَا هو أنّك أدّيت الفعل بعد أن لم تكن فعلت، وبين القصدين بون بعيد.

ويرى الدكتور المخزوميّ[1]؛ أنّ لهذه الحروف وظيفة، هي تمكين الجمل من احتلال مواقع إعرابيّة، لأنَّها لا يصح إيرادها مباشرة، لذا تكون هذه الأدوات واسطة لوضع الجمل في مواضع المفرد فتكون فاعلًا ومفعولًا ومبتدأ وغير ذلك مشبّهًا تلك الوظيفة بوظيفة حروف الإضافة التي تمكّن الفعل من الإضافة إلى الاسم.

ثُمَّ يُمثِّل الدكتور المخزوميّ لدلالة الجملة المقترنة بالأداة في نحو قولنا: (أَعْجَبَنِي أَنْ تَمْرَحَ) موازنًا بينها وبين دلالة المصدر قائلًا[2]: "لأنَّ استعمال المصدر معناه أنَّ الذي يُعْجَبَنِي هو مرحُك الثابت الدائم. أمَّا استعمال الفعل فمعناه شيء آخر، لأنَّ للفعل دلالة أخرى هي الدَّلالة على التَّجدّد، وهي ممّا استُفيد من دلالته على الزَّمان، فقول القائل لمخاطبه: أَعْجَبَنِي أَنْ تَمْرَحَ، يدلُّ على أنّ المخاطب كان من قبُل على حال كئيبة لم تعجب محدّثه، فإذا جدّ عليه المرح سرّ القائل، وواجه المخاطب بقول ذاك. فالقائل إذن يقصد إلى التعبير بالفعل قصدًا، ولما يجز اتصال (تمرح) بأعجبني، ولم يجز وضع (تمرح) في موضع الفاعل عمد لـ(أنْ) فاستخدمها واسطة ليكون الفعل ببنائه وهيئته فاعلًا".

ويُعلِّق الخالديّ على كلام الدكتور المخزوميّ قائلًا[3]: "ويتّضح ممّا عرضه الدكتور المخزوميّ أنّ المصدر هو غير التَّركيب المُنْسَبِك من الموصولات الحرفيّة وصلاتها، ولأنّ لكلٍّ منهما دلالته واستعماله، وأنّ هذه الأدوات تُؤهّل الجمل لاحتلال مواقع المفرد، وهو رأي أقرب إلى الصَّواب من تأويل هذه التَّراكيب بمصدر، ولكنّه يظلُّ محصورًا في فكرة وقوع الجمل أو المصادر المسمَّاة (مؤولة) في موقع المفرد، فيكون لها محلّ من الإعراب كما يكون لذلك المفرد، وهو أمر لا نرتضيه ونسعى إلى تغيره".

---

[1] في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه: 315.

[2] المصدر نفسه: 316.

[3] نظرات في المصدر المؤوّل وإعراب الجمل: 60.

ونحن بدورنا نتَّفق معه في جانب، ونختلف في جانب آخر، واتِّفاقنا معه في أنَّ المصدر هو غير التَّركيب المُنْسَبِك من الموصولات الحرفيَّة وصلاتها، ولأنّ لكلٍّ منهما دلالته واستعماله، وأنّ هذه الأدوات تُؤهّل الجمل لاحتلال مواقع المفرد، ونختلف معه في إلغاء قضيَّة التَّأويل؛ لأنَّ وقوع هذه الجمل المؤوَّلة موقع المفرد إنَّما احتجَّ لها العلماء لشغل قضيّة العامل والإعراب التَّقديريّ؛ ولذا اضّطر النُّحاة إلى تأويلها بالمصدر.

ثُمَّ عرض هذا الباحث رأيه في إعراب ما يُؤوَّل بالمصدر والجمل، إذْ يقول[1]: أنَّ نظريَّة العامل جعلت النَّحويَّين يعتقدون أنَّ لكلِّ عامل معمولًا، فإن كان اسمًا ظهرت عليه العلامات الإعرابيّة، وإن كان جملة أو ما يُسمَّى مصدرًا مؤوَّلًا، اضّطروا إلى تقدير العلامات لعدم ظهورها، ووضعوها في مواضع المفرد، فإنَّ لم يجز تأويلها بالمفرد، قالوا: أنَّها لا محلّ لها من الإعراب. وظلَّ هذا النَّظر الشَّكليّ للجملة أو ما أولّوه بمصدر سائدًا إلى يومنا هذا، لا يستطيع الباحث أن يخرج من إطاره، على الرَّغم من أنَّ هذا الإعراب يوقع المتعلِّمين والدَّارسين في مهاوٍ كثيرة ومنها:

- اختلال التَّأويل، والتَّقدير.
- صعوبة إقناع المتعلِّم بالموقع الإعرابيّ المفترض؛ لعدم ظهور العلامات الإعرابيَّة.
- اختلاف الدَّلالة بين الجملة والمفرد.

ثُمَّ إنَّنا نَلحظ في كلامه دعوة إلى إلغاء نظريَّة العامل من النَّحو العربي إذ يقول[2]: "ولو أزحنا عن تصوّرنا نظريَّة العامل وأبعدناها عن أذهاننا متجرّدين من متطلّباتها، وفسحنا المجال لموضوعات الدَّلالة لكي تأخذ حيّزها في تفسير كثير من الظَّواهر النَّحويَّة، لأدركنا أنّنا نستطيع أن نُعيد النَّظر في موضوع إعراب الجمل أو اشباه الجمل أو ما يُسمِّي المصدر المؤوَّل".

ونحن بدورنا، نقول: إنَّها محاولة جديرة بالتَّقدير، وهي محاولة وظَّفت الاتجاه اللِّساني (الألسنية) في تيسير النَّحو، إلَّا أنَّها تبقى محاولة لا تأتي بنتيجة غير إلغاء نظريَّة العامل وهي محاولة أشبه بالخيال؛ لأنّنا نعلم أنَّ هناك كثيرًا من الميسّرين[3] الذي شنُّوا حربًا على

---

[1] الخالديّ، نظرات في المصدر المؤوَّل وإعراب الجمل: 60، 61.

[2] المصدر السابق: 63.

[3] ينظر: أمثال ابن مضاء القرطبيّ، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وشوقي ضيف، وعبد العليم إبراهيم، وتمَّام حسَّان.

نظريَّة العامل وإلغائها من النَّحو العربيّ إلَّا أنَّ دعواتهم تلك لم تصل إلى هدفها الساميّ؛ ذاك إنَّ نظريَّة العامل قد أسهمت بدور كبير في تقعيد النَّحو العربيّ وضبط أصوله، وما ظهر فيها من تعقيد وتفريغ وانحراف عن المنهج الوصفيّ– الذي بدأ واضحًا في المراحل الأوَّلى لنشأة النَّحو– قد لا يسلم منه النُّحاة، ولكنّه في الوقت ذاته عبّر عن رقيّ فكريّ، وحياة عقليَّة حرية بالاحترام والتَّقدير، وأبلغ ما ذُكر أنَّ نظريَّة العامل النَّحوي ما زالت أساسًا صالحًا لتحليل الظَّواهر النَّحويَّة اللُّغويَّة العربيَّة، كما وُظّفت حديثًا في التَّحليل اللُّغويّ المعاصر.

ومُشْكَلتنا نحن في الأساس ليست قضيَّة التَّأويل وإحلال المفرد محلّ التَّركيب، لأنَّها مسألة قائمة على العامل ولا بد من وجودها في النَّحو العربيّ، وإنَّما مُشْكَلتنا في الأساس هي مصطلح المصدر المؤوَّل، ومدى موافقته للمفهوم.

ومفهوم المصدر المؤوَّل عند محمد عيد وعمر عكاشة لا يختلف عند سابقيهم، غير أنَّ محمد عيد عدَّ أنَّ المصدر المؤوَّل يعود إلى المصدر الصريح عودًا تامًا بقوله[1]: أظن أنَّه من نافلة القول أنْ أشرح معنى المؤوَّل، فإنَّ الاسم نفسه يشعر بأنَّه قد تأوَّل إلى مفرد فيقع موقعه من الإعراب.

وخالفه بذلك عمر عكاشة، ورأى أنَّ المصدر المؤوَّل أصل، والمصدر الصريح متطور عن المؤوَّل، إذ يقول[2]: "إنَّ المصدر الصريح ينبغي أن يُرد إلى أصله، وهو المصدر المؤوَّل؛ لاحتوائه على فعل".

وهذا يشر إلى أنَّ محمد عيد وعمر عكاشة لا يوجد عندهما إشكال بهذا المصطلح، ونلاحظ الإشكال الكبير عند عمر عكاشة؛ إذ عدَّ أنَّ التركيب المكون من الحرف المصدري وصلته مصدرًا مؤوَّلًا، ومعللًا أنَّه أصل لاحتوائه على فعل، وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ المصدر المؤوَّل لا يحتوي على فعل، وكيف يحتوي على فعل وقد سُمي مصدر؟ وهذا ما نقصده من عرض هذه القضية، وهو لبس بالفهم واضطراب المصطلح ودلالته، والجواب على هذا السؤال هو أنَّ المصدر هنا لا يؤوّل بل يؤوّل به، وأنَّ تسمية الحرف المصدري وصلاته بالتركيب المؤوَّل بمصدر هو الأنسب والأقرب لهذا المفهوم، وفيه نظر.

---

[1] ينظر: المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم: 1/ 267.

[2] النحو الغائب، دعوة إلى توصيف لنحو العربيَّة في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: 255.

المبحث الثَّالث: إشكال المصطلح

عُرِّف المصطلح بأنَّه: "أي رمز يُتَّفق عليه للدَّلالة على مفهوم، ويتكوَّن من أصوات متَّصلة أو من صورها الكتابية (الحروف)"[1].

وأيضًا هو: "اللَّفظ أو الرَّمز اللُّغويّ الذي يُستخدم للدَّلالة على مفهوم علميّ أو عمليّ أو فنيّ أو أيّ موضوع ذي طبيعة خاصَّة"[2].

وأيضًا هو: "كلمة أو مجموعة من الكلمات من لُغة متخصّصة علميَّة أو تقنيَّة... إلخ موروثًا أو مقترضًا، ويستخدم للتَّعبير بدِقَّة عن المفاهيم، وليدلّ على أشياء محدّدة"[3].

وتشترك هذه التَّعريفات الثَّلاثة في أنَّ المصطلح يُعبّر عن مفهوم ما بدِقَّة، ويدلُّ على شيء محدّد تحديدًا دقيقًا بحيث لا يسمح لدخول أيّ شيء آخر فيه. فهل كان مصطلح (المصدر المؤوَّل) موافقًا في التَّعبير عن مفهومه؟ وهل كان هذا المصطلح مانعًا غيره من الدَّخول فيه؟

- **مصطلح المصدر المؤوَّل بين النحاة المتقدمين والمحدثين:**

لم يصرح سيبويه بمصطلح (المصدر المؤوَّل) في أثناء حديثه عنه إذ يقول[4]: "**هذا باب من أبواب (أنْ)**... و(أنْ) والفعل بمنزلة مصدر".

لوحظ أنَّ مصطلح (المصدر المؤوَّل) لم يظهر عند سيبويه بمصطلح مصدر مؤوَّل، ولكن فيه إشارة واضحة بمفهوم التأويل وأنَّه يسبك مع صلته مصدرًا؛ والسبب في عدم ظهوره عند سيبويه بمصطلح دقيق هو أنَّ المصطلحات كانت واضحة في أذهان المتلقين فلم تدع الحاجة إلى الاهتمام به، وسبق وأن أشرنا إلى قول الزجاجي في ذلك[5].

وعبّر المبرِّد عن المصدر المؤوَّل بمصطلح[6]: **هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال**، فمن هذه الحروف (أنْ) وهي والفعل بمنزلة المصدر.

ونلاحظ من حديث المبرِّد أنَّ مصطلح (المصدر المؤوَّل) لم يكن بصريح العبارة؛ بل ظهر عنده دون إعطاء هذا المفهوم مصطلحًا دقيقًا، وفي كلامه إشارة لطيفة عن التأويل بمصدر.

---

[1] القاسميّ، عليّ، المصطلحيّة: 68.

[2] قنيبي، حامد صادق، مباحث في علم الدَّلالة والمصطلح: 171.

[3] حجازيّ، محمود فهميّ، الأسس اللُّغويَّة لعلم المصطلح: 11.

[4] الكتاب: 120، 124.

[5] راجع هذا البحث: 6.

[6] ينظر: المبرِّد، المقتضب: 2/ 6.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

وتحدث عنه ابن السراج شرحًا –كما سبق– ولم يذكره نصًا بمصطلح (المصدر المؤوَّل)، فقال[1]: "(أَنْ) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر.

ولم يختلف ابن الوراق النَّحوي عن سابقيه؛ إذ لم يصرح بمصطلح (المصدر المؤوَّل) إذ يقول[2]: أنْ والفعل بمنزلة المصدر.

وخلاصة القول: أنَّ مصطلح (المصدر المؤوَّل) لم يظهر عند المتقدمين من أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج وابن الوراق النَّحوي بهذا المصطلح، وإن ظهر مفهومه.

إذن التسمية بالمصدر المؤوَّل لم تكن موجودة عند المتقدمين، وإنَّما بدأت متأخرة في كتب المتأخرين من النحويين، وأول من استخدم هذا المصطلح ابن هشام[3] في حديثه عن (أنَّ)، إذ يقول[4]: "والأصح أيضا أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقدير بلغني أنك تنطلق أو أنك منطلق بلغني الانطلاق".

وظهر هذا المصطلح أيضًا عند المرادي، إذ يقول في أثناء حديثه عن أقسام (حتى)[5]: أو مصدر مؤول من (أن) والفعل المضارع، نحو: حتى يقول الرسول، لأنَّ التقدير: حتى أن يقول.

ومن ثم اكتسح هذا المصطلح الساحة وانتشر بين المتأخرين وظهر بقوة؛ فهذا الأزهري يقول[6]: "صدر مؤول من (أن) والفعل.

فخلاصة القول: أنَّ مصطلح (المصدر المؤوَّل) ظهر عند المتأخرين؛ فالسمة التي تميز بها المفهوم عند المتأخرين أنَّه قد صار له مصطلح دقيق، وهذا المصطلح الذي وضعوه هو أساس هذا الإشكال. وأول من استخدم هذا المصطلح ابن هشام.

---

[1] ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو: 1/ 266.
[2] ينظر: علل النحو: 194.
[3] ينظر: دحيم، ياسر، عمر بابعير، إشكالية تأويل المصدر من (أن والفعل) بالمفرد، مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، العدد الخامس عشر: 106.
[4] مغني اللبيب: 60.
[5] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 542، 543.
[6] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 382.

أمَّا المحدثون فقد سلك أغلبهم طريق المتقدمين والمتأخرين من النحاة، وكثيرًا منهم وقفوا عند هذا الموضوع وقفات تأمل ودراسة، لكن دراستهم لم تكن عميقة، ولم تكن النتائج التي توصلوا إليها دقيقة أو جديدة، وكان أكثرهم يرددون كلام السابقين من غير تدقيق ولا تمحيص، ونادرًا الذين وقفوا على إشكال هذا المصطلح وقفة جدية في إعطاء هذا المصطلح ملامح أخرى كدراسة الخالدي كما أسلفنا.

خلاصة القول: إنَّ هذا المبحث حاول أن يعرض للإشكال الذي يثيره درس (المصدر المؤوَّل) في النحو العربي، وعودًا على بدء، فإنَّ إطلاق مصطلح (المصدر المؤوَّل)، وإرادة منه التَّركيب المُنْسَبِك من الحروف المصدريّة والفعل، أو (أنَّ) واسمها وخبرها غير دقيق، ويحتاج إلى إعادة صياغة ويجب العدول عنه إلى (التَّركيب المؤوَّل بمصدر).

واختيارنا لهذا المصطلح (التَّركيب المؤوَّل بمصدر) قائم على ضوابط وأصول تتحقق فيه شروط المصطلح وهي:

- قولنا (التَّركيب المؤوَّل بمصدر) حد يخرج عنه غير المصدر؛ لأنَّ هذا التَّركيب يخلو أوَّلًا من غيره، وغالبًا ما يتكوَّن من حرف مصدري+ فعل، أو حرف مصدري (أنَّ) + جملة اسميَّة، مثاله: (يَسُرُّنِي أَنْ تَبْقَى، عَلِمْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ).
- قولنا (المؤوَّل) فيها إشارة قويَّة للتَّأويل إلى المفرد هو المصدر الصريح، مثاله: يُعْجَبَنِي أَنْ تَضْحَكَ= (ضحك).
- اقتصارنا على مصطلح (التَّركيب المؤوَّل بمصدر) يبعدنا عن المفارقات، فأحيانًا لا نُؤوَّل إلى مصدر صريح دائمًا، وإنَّما إلى جملة لو كان السَّياق يحتاج إلى ذلك، مثاله: (يُزْعِجَنِي أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَسَتْ قُلُوْبُهُمْ) = (يُزْعِجَنِي كَون أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَسَتْ قُلُوْبُهُمْ)، ومثال آخر على النفي جملة: (أُرِيدُ أَلَّا آكلُ) = (أُرِيدُ عَدمَ الأَكْلُ).

نتائج البحث:

1. إنَّ تسمِّية التَّركيب المُنْسَبِك من (أن، وما، وكي، ولو) والفعل، أو (أنَّ) واسمها وخبرها مصدرًا مؤوَّلًا تسمِّية غير دقيقة وينبغي العدول عنها إلى (التَّركيب المؤوَّل بمصدر).

2. اقتضت نظريَّة العامل إيجاد باب غريب وطارئ على نظام الجملة العربيَّة سمَّاه النَّحويُّون (المصدر المؤوَّل)، ولا وجود لما قِيْل إنّه مصدر مؤوَّل بعد التَّأمُّل والتَّدبُّر في هذا التَّركيب مستعينًا بما توصَّلتْ إليه البحوث الجادّة في هذا المضمار.

المصادر والمراجع:

الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (2000). (د. تح)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان. ط1.

استيتية، سمير شريف، المُشْكِّلات اللُّغويَّة في الوظائف والمصطلح والازدواجيّة، (1995). الإمارات. (د. ط).

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، (1992). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان. ط1.

بلحاف، عامر فائل، قراءة نحويّة ثانية، (2017). دار الحامد للنشر والتوزيع. ط1.

الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعانيّ، (1992). تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهميّ، دار المدنيّ بجدّة. ط3.

حجازيّ، محمود فهميّ، الأسس اللُّغويَّة لعلم المصطلح، (1993). مكتبة الغريب– القاهرة. (د. ط).

حسن، عباس، النَّحو الوافيّ، (د: ت). (د: تح). دار المعارف، القاهرة– مصر. ط15.

الخالديّ، كريم حسين، (2002)، نظرات في المصدر المؤوَّل وإعراب الجمل، مجلة الدَّراسات اللُّغويَّة، جامعة بغداد، العدد 3، المجلد 4، أكتوبر.

بن دحيم، ياسر، بابعير، عمر، إشكالية تأويل المصدر من (أن والفعل) بالمفرد (2023)، مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، العدد الخامس عشر، جمادى الأولى.

الزَّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النَّحو، (1979). تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس– بيروت. ط3.

ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد، الأصول في النَّحو، (د: ت). تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت. (د. ط).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، (1988). تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجيّ– القاهرة. ط3.

شوقي ضيف، أحمد شوقي، المدارس النَّحويَّة، (د. ت). دار المعارف. (د. ط).

عبد الخالق عضيمة، محمد، المغني في تصريف الأفعال، (1999). دار الحديث– القاهرة. ط2.

عبد اللَّطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربيَّة، (2003). دار غريب للطباعة والنشر والتَّوزيع– القاهرة. (د. ط).

عكاشة، عمر، النحو الغائب، دعوة إلى توصيف لنحو العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، (2003)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– الأردن. ط1.

عيد، محمد، المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، (1979)، عالم الكتب العربية. (د. ط).

القاسميّ، عليّ، المصطلحيّة.. مقدمة في علم المصطلح، (2006). وزارة الثَّقافة والإعلام– العراق. (د. ط).

قدوم، محمود، مدرسة البصرة النَّحويَّة، (د. ت). (دار نشر غير معروفة). (د. ط).

قنيبي، حامد صادق، مباحث في علم الدَّلالة والمصطلح، (2005). دار ابن الجوزيّ– عمَّان. (د. ط).

ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، (د. ت). تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلميّ وإحياء التَّراث الإسلاميّ، كليَّة الشريعة والدَّراسات الإسلاميَّة– مكة المكرَّمة، ط1.

المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، (د. ت). تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت. ط 15.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، (1992). تحقيق: فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية– بيروت. ط1.

المخزوميّ، مهدي، في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه، (1986). دار الرَّائد العربيّ، بيروت– لبنان. ط2.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (1985). تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق. ط6.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، (1999). تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض– السعودية. ط1.